

COVID-19 Pandemic And Travel And Tourism Sector Effects And Suggested Mechanisms For Recovery

Dr Maysaa Isber*

(Received 4 / 1 / 2022. Accepted 29 / 5 / 2022)

□ ABSTRACT □

In March 2020, the World Health Organization declared COVID-19 a global pandemic, which was followed by countries closing their borders partially or completely. The global sector most affected was the tourism and travel sector, as a result of the sensitivity of this sector to crises in general, including health. In addition, the standstill of travel and the closure of airports had a significant impact on the stagnation of this sector due to the vital role of aviation in the travel sector. The Organization for Trade and Development (UNCTAD) estimated that the standstill of international tourism will cost the global economy between \$1.2 trillion and \$3.3 trillion, and this was estimated within three scenarios, as the organization called it. And the global economy lost 62 million direct jobs, in addition to millions of indirect jobs and big loss in the gross domestic product. This study examined this impact of the Covid epidemic on tourism on a group of tourist countries, and the impact on different sectors as a result of the backward and forward links between tourism and these sectors. The study then dealt with the countries' efforts to stop these losses and at least mitigate them by developing plans for recovery in the short and medium term to save this sector.

Keywords: tourism development, epidemic, covid, tourism recovery.

* Assistant Professor – Economics And Planning Department - Tishreen University – Lattakia – Syria.
maysaa.isber@tishreen.edu.sy

وباء كوفيد-19 وقطاع السياحة والسفر التأثيرات وآليات مقترحة للتعافي

الدكتورة ميساء اسبر*

(تاريخ الإيداع 4 / 1 / 2022. قُبِلَ للنشر في 29 / 5 / 2022)

□ ملخص □

في آذار عام 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية كوفيد-19 وباءً عالمياً، الأمر الذي تبعه إغلاق الدول لحدودها بشكل جزئي أو كلي. وكان القطاع العالمي الأكثر تضرراً هو قطاع السياحة والسفر نتيجة حساسية هذا القطاع للأزمات عامةً ومنها الصحية. إضافةً إلى ذلك كان لتوقف حركة السفر وإغلاق المطارات أثر كبير في جمود هذا القطاع بسبب الدور الحيوي للطيران في قطاع السفر. وقد قدرت منظمة التجارة والتنمية (أونكتاد) أن جمود السياحة الدولية سيكلف الاقتصاد العالمي ما بين 1.2 تريليون دولار و3.3 تريليون دولار وكان تقدير ذلك ضمن ثلاثة سيناريوهات كما أطلقت عليها المنظمة. وخسر الاقتصاد العالمي 62 مليون فرصة عمل بشكل مباشر بالإضافة إلى الملايين من فرص العمل غير المباشرة وخسارة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد قامت الدراسة بدراسة هذا الأثر لوباء كوفيد على السياحة على مجموعة من الدول السياحية، والاثار على القطاعات المختلفة نتيجة الروابط الخلفية والأمامية بين السياحة وبين هذه القطاعات. ومن ثم تناولت الدراسة سعي الدول لوقف هذه الخسائر وعلى الأقل تخفيفها من خلال وضع خطط للتعافي على المدى القصير والمتوسط لإنقاذ هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية، وباء، كوفيد، تعافي السياحة.

* مدرسة - قسم الاقتصاد والتخطيط - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية. maysaa.isber@tishreen.edu.sy

مقدمة:

باتت السياحة اليوم من أهم الأنشطة الاقتصادية للعديد من البلدان، وإن كانت الأهمية النسبية لها أكبر في البلدان النامية والأقل نمواً. كونها تشكل فرص لهذه البلدان من زيادة في الدخل والنتائج وفرص العمل والقطع الاجنبي. واعتبرت السياحة على مدى العقود الماضية من أهم القطاعات الاقتصادية وأهم الأنشطة الاقتصادية، وذلك بناءً على مؤشراتها الكلية من زيادة مستوى الدخل وتنويعه وزيادة فرص العمل وزيادة القطع الاجنبي وتأثيرها على ميزان المدفوعات وفي التخفيف من حدة الفقر وبالنسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد دعت هذه الأهمية المتزايدة للسياحة الى تسميتها بـ"الصناعة البيضاء" نظراً لدورها الاقتصادي وفي كونها غير ملوثة للبيئة. كما تعتبر السياحة حيوية للدول النامية والاقبل نمواً ومن أكثر الأنشطة أهمية لهذه الدول، كما تشير المؤشرات العالمية السياحية في هذا الصدد. فعلى الرغم من اختلاف الأهمية النسبية للسياحة بين هذه الدول، إلا أنها ساهمت في إخراج العديد منها الى وضع اقتصادي أفضل. وهو ما ساهم في وضع هدف تنشيط السياحة ضمن أهداف الالفية الجديدة Millennium Development Goals.

وقد عقدت الآمال على السياحة بالنسبة للألفية الجديدة لتغيير واقع المجتمعات خاصة الأقل نمواً كما كان هناك توقعات كبيرة لها في العقد الحالي، إلا أن اجتياح وباء كوفيد (كما وصفته منظمة السياحة العالمية) جميع دول العالم غير كل شي وحولها من قطاع رائد وحيوي الى قطاع يحتاج دعم وتدخل وإيجاد خطط للتعافي ووضع خطط طوارئ. حيث أغلقت الدول حدودها بشكل كامل أو جزئي، مما أدى بشركات وأعمال السياحية الى تخفيض خططها المتوقعة ليس فقط لعام 2020 ولكن لوقت ليس بالقريب. وهو الأمر الذي دفع الدول بالتعاون مع القطاع الخاص لطرح نماذج وخطط مستقبلية لتعافي قطاع السياحة والسفر وبعض الدول ذهبت أبعد من ذلك في طريق خطط مرنة وخطط طوارئ لا تسمح بتكرار خسائر فادحة مع أزمات أو أوبئة أخرى.

الدراسات السابقة:

1- Abbas, J, et al, Exploring the impact of COVID-19 on tourism: transformational potential and implications for a sustainable recovery of the travel and leisure industry, Current Research in Behavioral Sciences 2 (2021) 10003.

استكشاف تأثير COVID-19 على السياحة: إمكانيات التحول وآثاره على الانتعاش المستدام لصناعة السفر والترفيه.

تنص الدراسة على الآلية المقترحة في صياغة استراتيجيات التعافي في صناعة السفر والترفيه، وكيف يمكن للابتكار والتغيير أن يساهم في إحياء صناعة السياحة إلى الوضع الطبيعي التالي. حيث تحدد الدراسة أنه يجب على مؤسسات السياحة والباحثين النظر في المبادئ الأساسية والافتراضات الرئيسية والأوضاع التنظيمية المتعلقة بالبحث والممارسة وتغييرها من خلال إعادة بناء قطاع السياحة وتأسيسه.

2- THE TOURISM SECTOR IN THE CONTEXT OF COVID-19 OUTBREAK IN THE GAMBIA, World Travel & Tourism Council, Brief #2: 03 April 2020.

قطاع السياحة في سياق تفشي مرض كوفيد -19 في غامبيا.

تعد صناعة السياحة في غامبيا مساهماً رئيسياً في الاقتصاد حيث تساهم بـ 12 إلى 16 % بشكل مباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وتدعم السياحة أكثر من 42000 وظيفة مباشرة. كما يعد قطاع السياحة جاذب كبير للاستثمارات الأجنبية والقطع الاجنبي. ولذلك كان لابد من أن تتحرك الحكومة لدعم هذا القطاع وتقليل السلبيات. حيث تم وضع مجموعة من المقترحات منها طلب الحكومة من البنوك التجارية السماح للقطاع السياحي بوقف سداد القروض والفوائد.

وتتأثر الحكومة عن مدفوعات ضرائب الشركات وتقديم إعفاءات ضريبية للمؤسسات السياحية في عام 2020، كما يتوجب على الحكومة النظر في حزمة حوافز اقتصادية للمؤسسات السياحية للمساعدة في إبقائها واقفة على قدميها خلال فترة الوباء.

3- Mulder, N, *The impact of the COVID-19 pandemic on the tourism sector in Latin America and the Caribbean, and options for a sustainable and resilient recovery, United Nations, 2020*

تأثير جائحة COVID-19 على قطاع السياحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخيارات الانتعاش المستدام والمرن.

توقفت السياحة في منطقة الكاريبي تقريباً بشكل مؤقت نتيجة لوباء مرض فيروس كورونا (COVID-19). كما لم يؤثر هذا الشلل المؤقت فقط على اقتصادات منطقة البحر الكاريبي وفرص العمل، ولكن أيضاً في العديد من المجتمعات المحلية في أمريكا اللاتينية. تمثل السياحة نصف صادرات الخدمات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. حيث تظهر الدراسة أن الركود في السياحة قد يتسبب في انخفاض إجمالي نمو الناتج المحلي في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بمقدار 8% و 1% على التوالي، في حين قد ينخفض إجمالي العمالة بنسبة 7% في منطقة البحر الكاريبي ونقطة 1% في أمريكا اللاتينية. ونظراً لأن البلدان قد اتخذت تدابير للتخفيف من تأثير الأزمة على السياحة، فقد تم تقديم توصيات لزيادة استعداد القطاع للانتعاش الاقتصادي، مع تعزيز التنوع وكذلك الاستدامة البيئية والاجتماعية.

4- Md. Tariqul Islam, *Impact of Covid-19 on Tourism Industry In Bangladesh: Narrative Review of The Period March 2020 to March 2021, The Indonesian Journal of Social Studies, Volume 4 (1) (2021): 53-66*

تأثير كوفيد-19 على صناعة السياحة في بنغلاديش: مراجعة سردية للفترة من آذار 2020 إلى آذار 2021.
الهدف من هذه الدراسة هو دراسة تأثير وباء كوفيد-19 على صناعة السياحة في بنغلاديش واقتراح بعض استراتيجيات التعافي المحتملة لتقليل تأثير كوفيد في صناعة السياحة في بنغلاديش. وتوصلت الدراسة إلى أن للوباء العديد من الآثار السلبية على صناعة السياحة بما في ذلك الخسائر الملحوظة في الإيرادات، وعدد كبير من خسارة الوظائف وإغلاق عمليات الأعمال بشكل دائم ومؤقت. على الرغم من أنه يكاد يكون من المستحيل التغلب على هذا الوباء بسرعة، إلا أن اتباع الاستراتيجيات المناسبة يمكن أن يقلل من التأثير واستعادة الصناعة.

5- Bouarar et al, *The impact of coronavirus on tourism sector - an analytical study, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 107784, posted 18 May 2021*

تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة - دراسة تحليلية.
تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأثر الذي أحدثه وباء كوفيد-19 على قطاع السياحة، لتحقيق أهداف الدراسة أجريت دراسة تحليلية، وقد شمل نطاق التحليل التركيز بشكل خاص على بعض أفضل الوجهات السياحية المعترف بها عالمياً، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن قطاع السياحة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على عائدات السياحة هي الأكثر تأثراً بالوباء، لذلك فإن أثر الفيروس على قطاع السياحة في الجزائر كان ضعيفاً جزائري التي تتميز بعائدات سياحية منخفضة في السياحة. وقدمت الدراسة بعض التوصيات للحكومة الجزائرية للحد من تأثيرات فيروس كورونا على قطاع السياحة.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، بمحاولة دراسة أثر الوباء على فرص العمل والنتائج المحلي الإجمالي. وقد حاولت هذه الدراسة تناول الأثر بشكل أعمق من خلال استعراض تأثير الوباء على القطاعات المختلفة والتعمق أكثر في دراسة خطط الدول في التعافي.

مشكلة البحث:

أدى انتشار وباء كوفيد في العالم إلى إلحاق الضرر بالعديد من القطاعات الاقتصادية ومن ثم تكبدها خسائر كبيرة، ويعد قطاع السياحة واحداً من أكثر القطاعات الاقتصادية ضرراً على الإطلاق نتيجة انتشار هذا الوباء. حيث أدى وباء كوفيد إلى انخفاض مساهمة السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، كما أدى إلى انخفاض معدل التوظيف حول العالم. كما أدى الوباء إلى تدهور العديد من القطاعات الأخرى أيضاً بسبب التكامل بينها وبين السياحة. لذلك كان لابد من البحث عن خطط لتعافي الاقتصاد من آثار هذه الوباء.

فرضيات البحث:

- 1- لوباء كوفيد تأثير سلبي على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- لوباء كوفيد تأثير على القطاعات المتكاملة مع قطاع السياحة.
- 3- لوباء كوفيد تأثير سلبي على مساهمة السياحة في فرص العمل ومعدلات التوظيف.

أهمية البحث و أهدافه:

يحاول البحث شرح أثر وباء كوفيد على قطاع السياحة والسفر وكيف يمكن لمثل هذه الوباء أن تلحق الضرر بهذا القطاع. وكيف يمكن وضع خطط للتعافي على المدى القصير والمتوسط على الأقل. وكيف يمكن الحد من الآثار السلبية لهذا الوباء من خلال تسليط الضوء على تجارب دول في هذا الإطار.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مايلي:

- 1- التعرف على تداعيات وباء كوفيد على قطاع السياحة والسفر بشكل عام.
- 2- استعراض الأثر الاقتصادي لهذا الوباء.
- 3- التعرف على خطط التعافي الذي وضعت لتقليل الخسائر.
- 4- التعرف على تجارب دول في إطار التعافي.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي، لدراسة واقع السياحة في ظل وباء كوفيد، ومدى الارتباط بين هذا الوباء وواقع السياحة، ودراسة خطط تعافي الدول في هذا الإطار. كما تم جمع وتحليل بعض البيانات الإحصائية التي تساعد في فهم تأثير الوباء على السياحة.

النتائج والمناقشة:**أولاً: ماهية وباء كوفيد-19:**

إن وباء كوفيد-19، المعروف أيضاً باسم وباء الفيروس التاجي، هو وباء عالمي مستمر ناجم عن فيروس كورونا (SARS-CoV-2). تم التعرف على الفيروس الجديد لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول 2019. وقد فشل الإغلاق في ووهان والمدن الأخرى المحيطة بها في احتواء تفشي المرض، وسرعان ما انتشر إلى أجزاء أخرى من البر الرئيسي للصين وحول العالم. ومن ثم أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عامة ذات اهتمام دولي في 30 كانون الثاني 2020، وأعلنته وباء في 11 مارس 2020. ظهرت أنواع متعددة من الفيروس وأصبحت سائدة في العديد من البلدان منذ عام 2021، منها الفا Alpha، بيتا Beta، ومتحور دلتا Delta وهو الأكثر ضراوة ومن ثم متحور ميكرون. اعتباراً من 1 تشرين الثاني 2021، تم تأكيد أكثر من 247 مليون حالة و أكثر من 5 مليون حالة وفاة*، مما يجعلها واحدة من أكثر الأوبئة فتكاً في التاريخ الحديث.

تترواح أعراض كوفيد من لا شيء إلى أعراض مهددة للحياة. وتزداد احتمالية الإصابة بالمرض الحاد عند المرضى المسنين وأولئك الذين يعانون من بعض الحالات الطبية. يحدث انتقال الفيروس عندما يستنشق الناس هواءً ملوثاً بالرذاذ والجسيمات الصغيرة المحمولة في الهواء. يكون خطر استنشاقها أعلى عندما يكون الناس على مقربة، ولكن يمكن للفيروس أن ينتقل لمسافات أطول، لا سيما في الداخل وفي المناطق سيئة التهوية. يمكن أن يحدث الانتقال أيضاً، عبر الأسطح أو السوائل الملوثة.

تمت الموافقة على العديد من اللقاحات وتوزيعها في بلدان مختلفة، والتي بدأت حملات تطعيم واسعة النطاق منذ كانون الأول 2020. وتشمل التدابير الوقائية الأخرى الموصى بها التباعد الاجتماعي، وارتداء أقنعة الوجه في الأماكن العامة، والتهوية وتصفية الهواء، وتغطية الفم عند العطس أو السعال، وغسل اليدين وتطهير الأسطح وحجر الأشخاص الذين تعرضوا أو ظهرت عليهم الأعراض، وتركز العلاجات على معالجة الأعراض. وقد استجابت السلطات في جميع أنحاء العالم لهذا الوباء من خلال تطبيق قيود السفر، وعمليات الإغلاق، وإغلاق الأعمال، وضوابط لمكان العمل، وبروتوكولات الاختبار، وأنظمة تتبع جهات الاتصال الخاصة بالمصابين[†].

وقد أدى الوباء إلى اضطراب اجتماعي واقتصادي حاد في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكبر ركود عالمي منذ الكساد الكبير في الثلاثينيات. وقد أدى ذلك إلى نقص واسع في الإمدادات بسبب تفاقم عمليات الشراء بسبب الذعر الذي تنتاب الأفراد آنذاك من فقد المواد الغذائية وغيرها نتيجة وقف الإنتاج، وإن كانت قد شهدت فترة الحجر الصحي المستدام شبه العالمي انخفاضاً غير مسبوق في انبعاث الملوثات. كما تم إغلاق العديد من المؤسسات التعليمية والأماكن العامة جزئياً أو كلياً، وتم إلغاء العديد من الفعاليات أو تأجيلها.

مع انتشار الوباء خارج حدود الصين في أوائل عام 2020، أغلقت أغلب الدول حدودها جزئياً أو كلياً، وبدأت الدول في فرض قيود على السفر الدولي. وأفادت منظمة السياحة العالمية UNWTO التابعة للأمم المتحدة خلال الربع الثاني من عام 2020 للمرة الأولى على الإطلاق أن 100% من الوجهات العالمية قد فرضت قيوداً على السفر[‡]. وترجم ذلك

* <https://www.worldometers.info/coronavirus> تاريخ الزيارة 1/11/2021

† . في مجال الصحة العامة، تتبع المخالطين هو عملية تحديد الأشخاص الذين قد يكونون على اتصال بشخص مصاب ("جهات اتصال")

ثم جمع مزيد من المعلومات حول جهات الاتصال هذه.

‡ كوفيد 19 والسياحة: تقييم التداعيات الاقتصادية، *Covid-19 And Tourism: Assessing The Economic Consequences*, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, 2020, P5

بخسارة 935 مليار دولار في عائدات الصادرات من السياحة الدولية، أي أكثر من 10 أضعاف الخسارة في عام 2009* (تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك). وتراجعت السياحة بشكل كبير منذ 6 عقود، حيث لم تعرف السياحة الدولية التراجع إلا في عام 2003 بفعل المتلازمة التنفسية الحادة (SARS)، وأثناء حرب العراق، و عام 2009 في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية، علماً أنها سرعان ما عادت إلى الانتعاش القوي في السنوات التالية، حيث لم تكن بحدة حال السياحة بعد وباء كوفيد.

ولم تكتفي الدول بحظر السياحة الدولية بل تم تقليص السياحة الداخلية بسبب شروط الإغلاق المفروضة في العديد من البلدان. وعلى الرغم من أن بعض الجهات بدأت في الانفتاح ببطء، إلا إنه يخشى الكثيرون السفر الدولي أو لا يستطيعون تحمل تكاليفه بسبب الأزمة الاقتصادية والذي تسبب فيها أيضاً هذه الوباء، والذي سيكون له تأثير على المدى القصير والمتوسط على الأقل. ويصنف كوفيد ضمن الازمات المرتبطة بالأوبئة (الازمات الصحية) والتي تتضمن العوامل الصحية التي تؤثر على السياحة من الأمراض المعدية وصولاً الى الجوانب المتعلقة بسلامة مياه الشرب والطعام والتلوث ولا تشكل العوامل المذكورة أعلاه تهديداً حقيقياً لقطاع السياحة مالم تأخذ طابعاً شاملاً أو وبائياً^١. ويركز هذه البحث على الآثار الاقتصادية المحتملة لوباء كوفيد، على المدى القصير والمتوسط ، في الجهات السياحية الرئيسية وكذلك في تلك البلدان التي تعتمد بشكل كبير على السياحة (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً: الآثار الاقتصادية لوباء كوفيد على القطاع السياحي

تعد السياحة قطاع حيوي في الاقتصاد الدولي. ففي عام 2019، استحوذ قطاع السياحة على 27.4% من صادرات الخدمات العالمية وحوالي 334 مليون وظيفة على مستوى العالم^٢. فهو مصدر مهم للدخل والعمالة لكل من البلدان المتقدمة والنامية. ولكن قد يكون للانكماش العالمي في عدد السياح الوافدين عواقب اقتصادية مدمرة للبلدان النامية لأن بعض هذه البلدان تعتمد بشكل كبير على السياحة. ففي بعض البلدان، مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية small island developing states (SIDS)، تمثل نسبة مساهمة السياحة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي^٣.

ولا يتوقع ارتفاع حصيلة السياحة إلى مستويات عام 2019 قبل 2023. ففي النصف الأول من 2020، تراجع أعداد السائحين حول العالم بأكثر من 65%، لذلك تعتبر الأسوء عبر عقود (حيث انخفض اعداد السائحين 8 % خلال الازمة المالية العالمية و 17 % أثناء تفشي وباء سارس عام 2003، وذلك وفقاً للبحوث الجارية بصندوق النقد الدولي حول السياحة فيما بعد الوباء)^٤.

* من المتوقع أن تنخفض السياحة الدولية بأكثر من 70% في عام 2020 ، لتعود إلى المستويات التي كانت عليها قبل 30 عامًا
International tourism expected to decline over 70% in 2020, back to levels of 30 years ago, UNWTO
World Tourism Barometer, Volume 18 • Issue 7 • December 2020, P1

^١ تأثير الأزمات على قطاع السياحة مؤشرات من سورية ودول الجوار Shuraiki, T, *The Impact of Crises on Tourism Sector Evidence from Syria and Neighboring Countries*, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2012, p34

^٢ *Global Economic Impact & Trends 2021*, World Travel & Tourism Council, June 2021, p5

^٣ كوفيد 19 والسياحة: تقويم التداعيات الاقتصادية، مصدر سابق Covid-19 And Tourism: Assessing The Economic Consequences, op.cit, p6

^٤ ، الاقتصادات المعتمدة على السياحة من بين أكثر البلدان تضرراً من الوباء ، Adam Behsudi, *Tourism-dependent economies are among those harmed the most by the pandemic*, FINANCE & DEVELOPMENT December 2020, p37

وبالإضافة للتأثيرات الأساسية للسياحة هنالك تأثيرات إضافية تتمثل بالإنفاق السياحي الذي ينتشر بالاقتصاد من خلال نظرية رشح المنافع* ويظهر عبر تأثير المضاعف السياحي، ويشير مصطلح المضاعف السياحي إلى نسبة بين تغييرين -التغير الأول يمثل التغيرات الاقتصادية الأساسية (الدخل، النفقات الحكومية، التوظيف، ميزان المدفوعات) إلى التغير الثاني وهو التغير في نفقات السائح[†]، فكما هو معروف بأن الزيادة الأولية يتبعها سلسلة من الإنفاقات وبما يسمى الآثار التحريضية. وهناك عدة أنواع للمضاعف السياحي: مضاعف المبيعات أو المعاملات، مضاعف الإنتاج، مضاعف الدخل، مضاعف التوظيف، مضاعف العائدات الحكومية. لذلك لا يمكن حصر آثار السياحة بالآثار المباشرة.

1- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على السياحة والسفر

قبل جائحة كوفيد-19 كان قطاع السفر والسياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي، وبلغ نصيبه من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 10.4 % عام 2019، لينخفض إلى 5.5 % عام 2020. كما انخفضت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لسورية من 8.7 % عام 2019 إلى 3.4 % عام 2020 (مايعادل - 63.5%)[‡].

وتكمن التحديات الانمائية من كون السياحة اتخذت في العقدين الاخيرين كمسار إنمائي للعديد من البلدان نحو الحد من الفقر وتحسين الاوضاع الاقتصادية. حيث كانت تنمية قطاع السياحة في افريقيا جنوب الصحراء، من أهم أسباب وراء تضيق الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية، حيث يشير خبراء صندوق النقد الدولي بلوغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 2.4 % في المتوسط في البلدان المعتمدة على السياحة بين عامي 1990 و 2019 — وهو معدل أسرع كثيراً منه في البلدان غير المعتمدة على السياحة في المنطقة. وتعد البلدان الأصغر حجماً المعتمدة على السياحة حبيسة مصيرها الاقتصادي بدرجة كبيرة[§].

حيث يشير الجدول رقم (1) للتغيرات الكبيرة في مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2020 و 2019 والتغيرات في الإنفاق السياحي المحلي والدولي لدول مجموعة العشرين في السياحة.

جدول رقم(1): مؤشرات السفر والسياحة دول مجموعة العشرين

اسم الدولة	2019	2020	التغير في الناتج المحلي والسياحة والسفر في		حصة الإنفاق على السياحة		التغير في الإنفاق على	
			الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي (%)	والسفر الإجمالي (2020)	السفر والسياحة والسفر (%)	السفر والسياحة والسفر (%)	السفر والسياحة والسفر (%)
1 الولايات المتحدة الأمريكية	1869.7	1, 103.7	-41.0	93.9	6.1	-37.1	-76.7	
2 الصين	1665.6	667.2	-59.9	88.0	12.0	-60.8	-66.3	
3 اليابان	234.9	373.0	-37.0	94.6	5.4	-30.3	-82.9	

* تؤكد نظرية رشح المنافع trickle-down على أن الدولة عندما تساعد الشركات والمشروعات في النمو، فإن تنتج بشكل أكبر وبذلك تستخدم عدد أكبر من الأفراد وترفع الرواتب والأجور، وهؤلاء الأفراد بدورهم سينفقون كمية أكبر من النقود.

† مبادئ وممارسات السياحة. SHEPHERD, R, *tourism principles and practices*, longman publications, New York, 1998, p132

‡ البحث السنوي في سوريا 2021: النقاط الرئيسية SYRIA 2021 Annual Research: Key Highlights, world travel & tourism council, 2020, p1

§ الاقتصادات المعتمدة على السياحة من بين أكثر الاقتصادات تضرراً من الوباء، مصدر سابق BEHSUDI, A, *Tourism-dependent economies are among those harmed the most by the pandemic*, op.cit, p37

4	المانيا	208.8	393.1	-46.9	88.4	11.6	-47.3	-57.9
5	إيطاليا	132.2	269.8	- 51.0	80.6	19.4	-49.6	-62.0
6	فرنسا	123.2	240.5	-48.8	67.1	32.9	-49.8	-52.9
7	الهند	121.9	191.3	-36.3	89.0	11.0	-30.7	-61.0
8	المملكة المتحدة	115.0	305.0	-62.3	85.4	14.6	-63.2	-71.6
9	المكسيك	91.2	175.6	-48.1	85.0	15.0	-48.0	-49.3
10	استراليا	81.4	149.1	-45.4	91.0	9.0	-41.0	-77.2
11	البرازيل	78.0	115.7	-32.6	94.4	5.6	-35.6	-39.1
12	اسبانيا	75.4	202.1	-62.7	63.2	36.8	-50.7	-78.2
13	كندا	52.4	111.6	-53.0	81.2	18.8	-51.0	-71.1
14	المملكة العربية السعودية	48.5	79.2	-38.8	66.2	33.8	-30.9	-80.4
15	روسيا	75.5	40.1	-47.0	82.5	17.5	-43.9	-69.6
16	كوريا الجنوبية	39.9	73.2	-45.5	67.9	32.1	-34.0	-68.0
17	تركيا	35.5	77.6	-54.2	47.2	52.8	-41.8	-65.2
18	اندونيسيا	34.5	64.7	-46.6	78.4	21.6	-35.2	-78.4
19	الأرجنتين	24.3	38.9	-37.5	91.7	8.3	-35.1	-66.7
20	جنوب أفريقيا	11.1	22.1	-49.8	66.7	33.3	-42.8	-66.0

المصدر: الاتجاهات والتأثيرات الاقتصادية العالمية 2021، world travel & tourism council, JUNE 2021, p7
Global Economic Impact & Trends 2021, op.cit, p9

نلاحظ من الجدول رقم (1) تأثير كوفيد على الانخفاض الكبير في مساهمة السياحة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ بين عامي 2019 و2020، وتراوح بين 36.3% - 62.3%، كما تراوح الانخفاض في الانفاق على السياحة المحلية بين 30.9% - 63.2%، وتراوح الانخفاض في السياحة الدولية بين 49.3% - 82.9%، ورغم تضرر كل من السياحة المحلية والدولية على حد سواء، إلا أن السياحة المحلية لم يصبها نفس حجم الضرر وهو ما دفع الدول الى وضع تشجيع السياحة المحلية ضمن خططها للتعافي من أضرار الوباء. كما نلاحظ بالقيم المطلقة الفرق الكبير بين السياحة المحلية والسياحة الدولية وهذا كان غير معتاد قبل آذار عام 2020. ونشير هنا أنه على الرغم من الانخفاض بنسبة 41%، ظلت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد للسفر والسياحة في العالم. حيث اتجه قطاع السفر والسياحة في الولايات المتحدة بثبات نحو الانتعاش، ويرجع ذلك جزئياً إلى جهود إدارة باين * . حيث تم تخصيص 14 مليار دولار أمريكي لشركات الطيران، ضمن ما يسمى قانون خطة الإنقاذ الأمريكية لعام 2021، إلى جانب الوتيرة السريعة في طرح اللقاحات التي توفر فرصاً للشركات داخل القطاع لاستعادة الخسائر وإعادة الوظائف. في غضون ذلك، ظلت المكسيك ثاني أكبر اقتصاد للسفر والسياحة في المنطقة على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للسفر والسياحة بنسبة 48.1%.

وعانت منطقة البحر الكاريبي والتي يمثل القطاع السياحي فيها نسبة كبيرة من الاقتصاد الكلي من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للسفر والسياحة بنسبة 58% بسبب اعتمادها القوي على السياحة الدولية والتي انخفضت بشكل كبير. كما تعرضت جزر البهاما وجزر فيرجن البريطانية وسانت فنسنت وجزر غرينادين لخسائر فادحة، مع انخفاضات بلغت 68% و 67.6% و 67% على التوالي، مما يدل على أهمية السفر الدولي الوافد إلى هذه الاقتصادات*.

ما سبق يؤكد فرضية الدراسة الأولى بأنه لوباء كوفيد تأثير سلبي على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد اعتبر القطاع السياحي القطاع الأكثر تأثراً وأثراً على الاقتصاد بسبب الوباء، وذلك لأن للسياحة تأثير على القطاعات الأخرى بسبب الروابط الخلفية والأمامية بينها وبين هذه القطاعات. حيث تؤدي الروابط بين القطاعات إلى تقاوم تأثير تدهور السياحة.. يوضح الجدول (2) القطاعات التي تأثرت بشدة بالانكماش في السياحة وذلك بالتركيز على البلدان الخمسة عشر الأكثر تضرراً، من حيث نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي ضمن السيناريو المعتدل. حيث تم دراسة الآثار القطاعية لوباء كوفيد، عبر نموذج التوازن العام المحوسب (CGE)[†] للاقتصاد العالمي والذي يربط جميع القطاعات من خلال جداول المدخلات والمخرجات ووظائف الإنتاج. حيث يصور الجدول انكماش الإنتاج في كل قطاع نتيجة لانخفاض السياحة الدولية ويسلط الجدول الضوء على مستوى الترابط بين صناعة السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فالروابط بين القطاعات تؤدي إلى تقاوم تأثير تدهور السياحة.

جدول (2) تأثير الناتج القطاعي لمعظم البلدان المتأثرة ضمن السيناريو المعتدل[†] (التغيرات ب%)

المشروبات وخدمات التبغ	السيارات وقطع الغيار	الطعام، وخدمات مختارة	الماء والكهرباء	الاتصالات	النقل الجوي	الخدمات المالية والتأمين	البناء	التجارة	السكن	خدمات الإقامة والطعام	خدمات الترفيه	
2	-1	2.6	-4	1	0	-3	-11	-6	-10	31-	-28	جاميكا
-1	-2	0.6	-2.5	-4	-7	-4.5	-7	-3	-9	-55	-55	تايلاند
-2	5	-0.6	-1.5	-1	-8	-3	-5	-3	-5	-55	-55	كرواتيا
0	2	0.8	-0.5	-2	-17	-2	-3	-2	-5	-21	-55	البرتغال
1	-1	-0.8	-1.5	-3	-4	-1.5	-2	-3	-5	-26	-32	جمهورية الدومنيك
5-	-4	-8.6	-4.5	0	1	-3	-1	0	-4	-55	-19	كينيا
-1	0	-0.8	0	-2	-2	-2	-2	-2	-5	-55	-55	المغرب
0	0	0.2	-1	-1	4	-1	-1	-2	-3	-19	-33	اليونان
-1	2	-0.4	-2	-4	-4	-1.5	-4	-27	-3	-55	-55	موريشيوس
-1	1	1	-0.5	-1	3	-3.5	-4	0	-4	-13	-12	السنغال

* نفس المصدر السابق

[†] . نموذج التوازن العام المحوسب computable general equilibrium تتمثل ميزة نماذج CGE في أنها تسمح بتحليل الروابط بين القطاعات وتضع في الاعتبار قيود توافر العوامل الأولية ، ورأس المال والأرض والعمالة والموارد الطبيعية.

[‡] تم اعتماد مصطلح السيناريو المعتدل مع بداية اعتبار الكوفيد وباء عالمي حيث تم وضع 3 سيناريوهات، تبلغ خسائر الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً (السيناريو المعتدل) بنحو 1.17 تريليون دولار ، أي حوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الشكل 2). إذا كانت مدة الاغلاق أربعة أشهر وإذا زادت مدة الاغلاق إلى ثمانية أشهر ستزيد الخسائر بطريقة خطية إلى حد ما، إلى 2.22 دولار (2.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ضمن ما يسمى السيناريو المتوسط و 3.3 تريليون دولار (4.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) إذا استمرت مدة الاغلاق 12 شهراً ستكون خسائر الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بـ 3.3 تريليون دولار هي أكثر من ضعف حجم صناعة السياحة الدولية وحدها وهو أسوأ السيناريوهات.

0	-4	-1.4	-1.5	-2	0	0	-3	-1	-3	-20	-29	ايرلندا
0	-2	-0.6	2.5	-2	1	-2.5	0	-2	-3	-23	-18	مصر
-1	-2	-0.8	-1	-1	2	-1.5	-4	-1	-3	-22	-6	جنوب افريقيا
0	-2	-0.6	-1	-1	0	-1.5	-2	0	-3	-19	-55	ماليزيا
0	-1	-0.8	-1	-1	1	-1	-1	-1	-1	-11	-14	اسبانيا

المصدر: كوفيد-19 والسياحة تقييم العواقب الاقتصادية، مصدر سابق *Covid-19 And Tourism Assessing The Economic Consequence, op.cit,p15*

يلاحظ من الجدول رقم (2) كيف تأثرت غالبية القطاعات في جميع البلدان تقريباً بشكل سلبي وتراوحت معظم الخسائر بين 1% و 20%. حيث كانت خدمات الترفيه الأكثر تضرراً نتيجة الارتباط العميق بينها وبين السياحة، فلانخفاض في عدد السياح الوافدين تأثير سلبي على موردي الفنادق والطعام والأنشطة الترفيهية. حيث تراوح الانخفاض بين 6-55%، يليه قطاع الإقامة والطعام والخدمات حيث تراوح الانخفاض بين 11-55%.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن بعض القطاعات مثل البناء والمعادن والآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الإلكترونية والمطاط والمنتجات البلاستيكية، قد تحقق مكاسب في بعض البلدان، حيث يتم إعادة تخصيص العمالة ورأس المال بعيداً عن السياحة لاستخدامها في القطاعات الإنتاجية الأخرى والبعيدة عن السياحة. أما القطاعات المتضررة تخسر بسبب تكاملها مع قطاع السياحة، وكلما كان الاعتماد أكبر على السياحة كلما كان الضرر أكبر كما هو الحال بالنسبة لخدمات الترفيه والإقامة والإطعام*.

كما يعتبر قطاع الطيران من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تكبدت أيضاً خسائر نتيجة وباء كوفيد. حيث توقفت حركة الطيران بشكل كامل. وعلى المدى القصير والمتوسط أحبط الفيروس خطط السفر لدى الكثيرين حول العالم وبخاصة السفر الجوي نتيجة وجود أكبر للاحتمالية الإصابة نتيجة التجمعات في المطارات ولاحتمالية خضوع المسافرين للحجز بعيداً عن بلده. وحيث قدر اتحاد النقل الجوي الدولي في آذار عام 2020 خسائر قطاع الطيران بين 63 و113 مليار دولار أمريكي من العائدات بسبب تناقص أعداد الركاب[†].

وبشكل عام تنتج الخسائر غير المباشرة عن الروابط بين القطاعات في صناعة السياحة. حيث يمكن أن تؤدي خسارة مليون دولار في عائدات السياحة الدولية إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار 2-3 مليون دولار. وهذه الروابط المشتركة بين القطاعات وما يقابلها من خسائر هي التي تؤدي إلى خسائر كبيرة غير مباشرة عندما ينكمش قطاع السياحة[‡]. ما سبق يؤكد فرضية الدراسة الثانية أنه لوباء كوفيد تأثير على القطاعات المتكاملة مع قطاع السياحة.

2- أثر كوفيد على العمالة:

مع بداية عصر الطائرات النفاثة عام 1950، والتي أحدثت ثورة كبيرة في عالم السفر بلغ عدد المسافرين برحلات خارجية 25 مليون شخص. ومع حلول عام 2019، وصل هذا الرقم إلى 1.5 مليار شخص، ليحقق قطاع السفر والسياحة بذلك نمواً كبيراً جعله من القطاعات (الأكثر من أن نقول) في العديد من الاقتصادات. وقد وضعت الجائحة

* كوفيد-19 والسياحة تقييم العواقب الاقتصادية، مصدر سابق *Covid-19 And Tourism Assessing The Economic Consequence, op.cit, p14*

† مصطفى صبحي محمود أبو النيل، أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على النقل الجوي: دراسة حالة شركة مصر للطيران، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد (20) العدد (2) 2021 ص 293

‡ المصدر السابق، نفس المكان

العالمية الأكبر على الإطلاق في عصر الاتصالات الحديث، 100 مليون وظيفة على المحك*. والذي يتركز معظمها في شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، وحيث تعمل نسبة كبيرة من النساء اللاتي يشكلن أكثر من نصف القوة العاملة بقطاع السياحة[†]. وستستمر على الأرجح التداعيات السلبية اللازمة على البلدان المعتمدة على السياحة لفترة أطول مقارنة بالاقتصادات الأخرى.

حيث يُعد نشاط السفر والسياحة عاملاً محفزاً للانتعاش الاقتصادي العالمي والنمو، فهو مسؤول عن 330 مليون وظيفة (واحدة من كل عشر وظائف على مستوى العالم). على مدار السنوات الخمس الماضية السابقة لوباء كوفيد، كان واحدة من كل أربعة من الوظائف جديدة في جميع أنحاء العالم وفي جميع القطاعات والصناعات، في قطاع السياحة والسفر[‡]. كما أنه هنالك عدد من الوظائف التي تخلقها السياحة في العديد من المجالات المختلفة، وهذه الوظائف ليست فقط جزءاً من قطاع السياحة ولكنها قد تشمل أيضاً قطاع الزراعة وقطاع الاتصالات وقطاع الصحة والقطاع التعليمي. ولسوء الحظ، يواجه قطاع السفر والسياحة تحديات غير مسبوقه ناجمة عن وباء كوفيد 19. حيث يعد هذا القطاع من أسوأ القطاعات تأثراً بهذا الوباء، ووفقاً لأحدث تقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر WTTC، بحلول نهاية عام 2020 - من المقرر فقدان أكثر من 197 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم بسبب انهيار السفر على مستوى العالم[§]. واعتباراً من ايلول 2020، تأثرت أكثر من 121 مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة على مستوى العالم، مما تسبب في أسوأ أزمة اقتصادية واجتماعية. وقبل الوباء، كان السفر والسياحة أحد أكثر القطاعات تنوعاً على مستوى العالم، حيث كان يتصف بمايلي*:

• تمثل النساء 54% من وظائف السفر والسياحة حول العالم. وهو ما يقرب من ضعف عدد النساء المشتغلات في القطاعات الأخرى.

• توظف السياحة والسفر النسبة الأعلى من الشباب في الاقتصاد الكلي لتصل النسبة لـ 30% في بعض الدول. في عام 2020، فقدت 62 مليون وظيفة بشكل رسمي، وقد تأثرت بشكل خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، والتي تشكل 80% من جميع الشركات العاملة في هذا القطاع. ووفقاً لتقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعمل 40% من جميع النساء العاملات في القطاعات الأكثر تضرراً، مقارنة بـ 36.6% من الرجال العاملين. والأكثر من ذلك، خارج نطاق العمل الرسمي، كانت النساء يقمن بعمل غير مدفوع الأجر أكثر بثلاث مرات من الرجال قبل انتشار الوباء؛ وهو رقم زاد بشكل ملحوظ مع انتشار الوباء^{††}. لا يزال التهديد يفقد المزيد من الوظائف قائماً، إذا لم يتم التعافي الكامل لقطاع السفر والسياحة. وهذا ما تقوم به العديد من الدول وسيتم تناوله في هذا البحث.

وكان للنقل الجوي النسيب الأكبر من فقدان الوظائف، فلا بد أن يقضي انهيار الاعمال الذي شهده قطاع الطيران إثر وباء كوفيد على 46 مليون وظيفة في قطاع الطيران في جميع أنحاء العالم. حيث أن أكثر من نصف الوظائف البالغ

*الاقتصادات المعتمدة على السياحة من بين أكثر البلدان تضرراً من الوباء Adam Behsudi, *Tourism-dependent economies are among those harmed the most by the pandemic*, op.cit,p37

† المصدر السابق، نفس المكان

‡ المصدر السابق، نفس المكان

§ المصدر السابق، نفس المكان

** الاتجاهات والتأثيرات الاقتصادية العالمية 2021 ، Global Economic Impact & Trends 2021, Op.cit, p5

†† . المصدر السابق، نفس المكان

عددها 88 مليوناً قد تفقد مؤقتاً نتيجة للوباء. ويتوقع الكثيرون في الصناعة ألا يتعافى السفر الجوي إلى مستوى العام 2019 حتى عام 2024*. سوف يكون للوباء تداعيات بعيدة المدى على الصناعة لسنوات عديدة، وسيكون له تأثير على سبل العيش العالمية في قطاع السفر الجوي العالمي.

وهنا نشير إلى نقطة هامة ومن وجهة نظر خاصة حيث أفرزت فترة الحظر تعزيز لفكرة العمل عن البعد وقد استمر في بعض الدول لفترات طويلة واعتادت بعض الشركات عليه حتى بعد رفع الحظر، ولا بد من أن يلقي هذا النمط الجديد أثره على الحاجة إلى اليد العاملة في المستقبل.

ماسبق يؤكد الفرضية الثالثة أنه لوباء كوفيد تأثير سلبي على مساهمة السياحة في فرص العمل ومعدلات التوظيف. ومن الصعوبة بمكان تقييم أثر كوفيد المباشر على الاقتصاد السوري نظراً لواقع الحرب على سورية قبل كوفيد ويطء حركة السياحة الدولية. بالإضافة إلى نقطة هامة وهو قانون قيصر وترافقه مع انتشار وباء كوفيد والذي كان له آثار اقتصادية كبيرة على الاقتصاد السوري لذلك من الصعب فصل أثر كل منها وتقييم أثر الوباء. حيث كان لقانون قيصر تأثير على القوة الشرائية للمواطن السوري والذي أثر بدوره على الإنفاق السياحي، إضافة إلى أن الوباء أثر على كثير من الوظائف المؤقتة خاصة في قطاع السياحة.

ثالثاً: خطة التعافي:

لا تزال السياحة من أكثر القطاعات تضرراً من جائحة فيروس كوفيد، ولا تزال التوقعات غير مؤكدة إلى حد كبير، وستتطلب معاناة الجهات التي تعتمد بشكل كبير على السياحة الدولية. وإن كانت الأخبار المشجعة عن توفر اللقاحات عززت الآمال في التعافي ولكن التحديات لا تزال قائمة، حيث من المتوقع أن يظل القطاع في وضع "البقاء على قيد الحياة" فقط حتى نهاية عام 2021. إن كانت بعض الجهات استأنفت السياحة الداخلية الأمر الذي ساعد في التخفيف من التأثير على الوظائف والأعمال في بعض الجهات. ومع ذلك، لن يكون الانتعاش الحقيقي ممكناً إلا عند عودة السياحة الدولية. وهذا يتطلب تعاوناً دولياً حتى يمكن رفع قيود السفر بأمان.

إن بقاء الشركات وخاصة الصغيرة والمتوسطة معرض للخطر دون دعم حكومي مستمر، وعلى الرغم من أن الحكومات قد اتخذت إجراءات لتخفيف الضربة التي تلحق بالسياحة، ولتقليل فقد الوظائف والتعافي في عام 2021 وما بعده، لا يزال يتعين القيام بالمزيد، وفي بطريقة أكثر تنسيقاً. وتشمل أولويات السياسة الرئيسية ما يلي[†]:

- استعادة ثقة المسافرين.
- دعم شركات السياحة للتكيف والبقاء.
- تشجيع السياحة الداخلية ودعم العودة الآمنة للسياحة الدولية.
- توفير معلومات واضحة للمسافرين والشركات.
- تعزيز التعاون داخل البلدان وفيما بينها.
- بناء سياحة أكثر مرونة واستدامة.

* مصطفى صبحي محمود أبو النيل، أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على النقل الجوي: دراسة حالة شركة مصر للطيران،

مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد (20) العدد (2) 2021 ص 287-323

† إعادة بناء السياحة من أجل المستقبل: الاستجابات السياسية لـ COVID-19 والتعافي: *Rebuilding tourism for the future*

p2 COVID-19 policy responses and recovery, December 2020, OECD,

في حين أن حلول السياسة المرنة ضرورية لتمكين اقتصاد السياحة من العيش جنباً إلى جنب مع الفيروس على المدى القصير إلى المدى المتوسط ، فمن المهم النظر إلى ما هو أبعد من ذلك واتخاذ خطوات للتعلم من الأزمة، التي كشفت عن وجود فجوات في استعداد وقدرة الحكومة والصناعة على الاستجابة لها. وأن التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص على كل المستويات هو أمر ضروري.

وقد حدد أعضاء المجلس العالمي للسياحة والسفر وجهات من القطاع الخاص والمنظمات الدولية الإجراءات التالية التي يقوم بها القطاع الخاص كخطة التعافي* ، أهمها ما يلي:

1. تنفيذ بروتوكولات الصحة والسلامة العالمية الموحدة في جميع الصناعات والمناطق الجغرافية لتيسير تجربة سفر متسقة وأمنة.

2. التعاون مع الحكومات في جهودها بشأن اختبار كوفيد قبل المغادرة وأدوات تتبع جهات الاتصال ضمن بروتوكول وإطار اختبار دولي.

3. تطوير واعتماد تقنيات رقمية مبتكرة تتيح السفر بسلاسة وإدارة تدفقات الزوار بشكل أفضل وتحسين تجربة المسافر مع جعلها أكثر أماناً.

4. توفير المرونة للحجوزات أو التغييرات مثل الإعفاء من الرسوم بسبب الحالات الإيجابية لاختبار كوفيد.

5. تقديم عروض ترويجية أو منتجات أكثر بأسعار معقولة أو قيمة أكبر لتحفيز السفر المحلي والدولي، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الصحية الوطنية والدولية.

6. تعزيز توفير وشراء تأمين السفر الذي يشمل تغطية كوفيد.

7. تطوير بناء القدرات وبرامج التدريب لإعادة تدريب العاملين في مجال السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم بالمهارات الرقمية الأساسية للتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد ومن أجل قطاع أكثر شمولاً وقوة وقدرة على الصمود.

8. تعزيز ممارسات الاستدامة، والعمل في شراكة مع المجتمعات المحلية.

9. مواصلة الاستثمار في التأهب للأزمات والمرونة لتجهيز القطاع بشكل أفضل للاستجابة للمخاطر أو الصدمات المستقبلية، مع العمل بشكل وثيق مع القطاع العام.

كما عمدت شركات الطيران عدة إجراءات لتحقيق ما يسمى "السفر الآمن"، بما يلي[†]:

إجراءات التعقيم والوقاية: قررت العديد من شركات الطيران عدم إشغال كافة مقاعد الطائرة، وذلك لمراعاة قاعدة التباعد الاجتماعي، مع قياس درجة حرارة المسافرين قبل صعودهم للطائرة، فضلاً عن أن معدات الحماية الشخصية (مثل: أقنعة الوجه، ومطهرات الأيدي) أصبحت ملزمة في كافة المطارات ورحلات الطيران، وتطبق على كافة المسافرين. وتقوم بعض المطارات بإجراءات مشددة بشكل أكبر من خلال تطهير كامل جسم الركاب والموظفين في المطار. حيث يقوم مسؤولو مطار هونج كونج بوضع طلاء غير مرئي مضاد للميكروبات والجراثيم والبكتيريا

* الاقتراح النهائي لخطة استعادة 100 مليون وظيفة & World Travel Recovery Plan Final Proposal, Tourism Council, 2020, p3

† مصطفى صبحي محمود أبو النيل، أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) على النقل الجوي: دراسة حالة شركة مصر للطيران،

مصدر سابق، ص 297

والفيروسات على الاسطح التي تزداد إمكانية وجود الفيروس بها، كما تم البدء في اختبار إمكانية استخدام الروبوتات المجهزة بمطهرات الأشعة فوق البنفسجية والتي ستجوب المطار لتطهره.

فقاعة السفر: حيث تقوم الدول الآمنة من الفيروس بالاتفاق على فتح حدودها مع بعضها البعض والسماح بالتنقل لمواطنيها مع غلق الحدود مع الدول الأخرى. ويتطلب تطبيق هذا الاجراء قدراً معيناً من الثقة بين الدول المطبقة له. حيث قامت دول البلطيق (إستونيا، لاتفيا، وليتوانيا) بفتح حدودها مع بعضها البعض آيار 2020 ، والسماح لمواطني الدول الثالث بالتنقل بشكل حر بين هذه الدول، في حين أنه يتعين على أي شخص يصل إلى أي من هذه الدول الثالث خارج منطقة البلقان، أن يقوم بعزل نفسه لمدة 14 .

ميكنة السفر: المقصود بمصطلح ميكنة السفر هو دخول الآلة للعمل وخاصة الإلكترونية بدون التماس مع الأشخاص في جميع الحالات وخاصة الحالة الوبائية. حيث يضطر المسافر إلى التعامل مع العديد من الاشخاص منذ الوصول إلى المطار مما يزيد من احتمالية الاصابة بالفيروس. لذا، من المرجح أن يبدأ العمل على "ميكنة عملية السفر"، وأن تكون كافة التعاملات إلكترونية لا تتطوي على تعاملات بشرية وذلك يمكن أن يتم من خلال استبدال نقاط التفتيش في المطارات بأجهزة مسح إلكترونية، وسيتعين الاعتماد على أجهزة تحديد الهوية التي تعتمد على بصمة العين، كما ستكون هناك أجهزة تحدد الهوية من دون لمس المسافرين، واتباع نظام الأوامر الصوتية بدون التعامل بين المسافرين وموظفي المطار.

رابعاً: مبادرات الدول للتعافي:

تم التركيز ضمن خطط التعافي بشكل رئيسي على اعتبار السياحة المحلية أولوية فورية، حيث تعمل العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم على تطوير وتنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز السياحة المحلية واستعادة الثقة في قطاع السياحة. وسنقدم نظرة عامة عن مثل هذه المبادرات. وكانت الحوافز المالية من بين التدابير الأكثر شيوعاً التي تتبناها البلدان لتحفيز السياحة المحلية. على الرغم من أن الآليات المحددة تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن عنصر المساعدة الاقتصادية للحوافز هو القاسم المشترك لمعظم التدابير المتبعة في هذا المجال، ويمكن تصميم الحوافز لمعالجة كل من جانب الطلب والعرض. الحوافز من جانب الطلب يمكن أن تشمل قسائم (منحة العيد وما شابه) للمقيمين في البلاد للإقامة في المنشآت السياحية المحلية، وتشمل الحوافز المالية (على سبيل المثال خفض ضريبة القيمة المضافة على الرحلات الداخلية والخدمات السياحية الأخرى) و تدابير أخرى مثل "عطلات نهاية الأسبوع الطويلة" (إجراء يتم من خلاله نقل العطلات الوطنية للدول بالقرب من عطلة نهاية الأسبوع لتحفيز السكان على السفر داخل البلد). من جانب العرض، تهدف الحوافز بشكل أساسي إلى توفير الدعم المالي لصناعة السياحة المحلية، عادةً عن طريق تخصيص أموال محددة لمقدمي السياحة ومنظمات إدارة / تسويق الوجهات السياحية، وذلك بشكل أساسي لحملات الترويج والتسويق. بشكل عام، تهدف هذه المخططات إلى تعزيز السياحة المحلية، وتحفيز سيولة الأعمال السياحية - وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (MSMEs) - وتعزيز العمالة ودعم الاقتصادات المحلية، وفي الوقت نفسه تمديد موسم السياحة في كثير من الحالات. وفي بعض الحالات الأخرى، السماح للأسر ذات الدخل المنخفض بالحصول على الإجازات. يختلف مدى وعمق هذه التدابير باختلاف المناطق: القسائم والحوافز المالية وهي

أكثر شيوعاً في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، بينما كانت "عطلات نهاية الأسبوع الطويلة"، معتمدة من الأمريكيين. ويمكن العثور على أمثلة للمساعدات المالية في أوروبا وأمريكا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط*.

وفيما يلي نظرة عامة لتجارب الدول في هذا الإطار:

1- خصصت الحكومة اليونانية 30 مليون يورو (حوالي 36 مليون دولار أمريكي) لدعم الإجازات للمواطنين من خلال برنامج السياحة الاجتماعية ضمن السياحة للجميع، الموجه إلى الفئات ذات الدخل المنخفض. مدة البرنامج ستة أشهر. يدعم البرنامج نصف إقامة لمدة 4 ليالٍ في فندق مسجل في البرنامج ومن المتوقع أن يوفر حوالي مليون إقامة لليلة واحدة مع توزيع 250,000 قسيمة سياحة اجتماعية على المواطنين اليونانيين. وستعمل اليونان أيضاً على تحفيز السياحة المحلية من خلال برنامج قسائم سفر لقضاء العطلات للشركات بقيمة 300 يورو (360 دولاراً أمريكياً) والذي سيتم توفيره لموظفي القطاع الخاص من أجل تشجيع الموظفين على السفر.

2- وافقت إيطاليا على يسمى مكافأة العطلة (Bonus Vacanze) للعائلات في ظل ظروف معينة من شأنها أن تسمح لهم بالسفر داخل البلد وإعادة تنشيط الطلب. تقدم مكافأة العطلة مساهمة تصل إلى 500 يورو (600 دولار أمريكي) للإقامة في فنادق ومنشآت المبيت والافطار في إيطاليا.

3- تبنت بولندا مبادرة مماثلة مع قسائم مجانية للعائلات التي لديها أطفال. حيث يمكن لكل عائلة لديها طفل أقل من 18 عاماً أو طفل معاق المطالبة بقسيمة بقيمة (130 دولاراً أمريكياً). ويمكن إنفاق المبلغ على الخدمات الفندقية أو الأحداث السياحية في جميع أنحاء البلاد.

4- دعمت حكومة تايلاند 5 ملايين ليلة إقامة في الفنادق بنسبة 40% من أسعار الغرف العادية، مع تحديد الدعم بمبلغ (98 دولاراً أمريكياً في الليلة) لمدة تصل إلى خمسة ليالي، وسيتمثل السائحون نسبة الـ 60% المتبقية. تحت اسم نحن نساfer معاً، سيتم تطبيق مخطط التحفيز هذا أيضاً على الخدمات السياحية الأخرى، مثل الطعام وتذاكر الطيران المحلية مع ما يصل إلى 40% من النفقات الفعلية تدعمها الحكومة، بينما يدفع السائح البقية. مع الإشارة إلى أنه يجب أن يختار المشاركون السفر وتناول الطعام والإقامة في مقاطعة أخرى غير المقاطعة المقيمين فيها^أ.

5- أصدرت حكومة جمهورية كوريا الجنوبية مليون قسيمة خصم صالحة لمدة 3 أشهر بقيمة (25-35 دولاراً أمريكياً) يمكن استخدامها في أماكن الإقامة في جميع أنحاء البلاد. تتوقع حكومة الدولة أن هذه المبادرة ستحفز استهلاك السائحين بقيمة (480 مليون دولار).

6- في تركيا، تم تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة على الرحلات الداخلية إلى 1% من 18% لمدة ثلاثة أشهر.

7- اتبعت كل من المكسيك وكوستاريكا "عطلات نهاية الأسبوع الطويلة"، حيث وافقت كوستاريكا على قانون لنقل جميع أيام العطل لعامي 2020 و 2021 إلى يوم الإثنين، لكي يستمتع الكوستاريكيون بعطلات نهاية الأسبوع الطويلة للسفر محلياً وتمديد إقامتهم في الوجهات السياحية في جميع أنحاء البلاد، مما يساهم في إعادة تنشيط القطاع^ب.

* مذكرة احاطة لمنظمة السياحة والسفر - السياحة ووباء كوفيد UNWTO Briefing Note – Tourism and COVID-19, Issue

3. Understanding Domestic Tourism and Seizing its Opportunities, September 2020, p22

† .المصدر السابق، ص 26

‡ . المصدر السابق، ص 27

وبالنسبة للدول العربية فقد خُطت بخطوات مشابهة كما يأتي:

- 1- حيث خصصت الاردن (والتي تشكل فيها السياحة 10% من الناتج المحلي الإجمالي) 10 ملايين دينار للحفاظ على المهن السياحية وتم إعفاء مالكي الشركات السياحية من الرسوم والغرامات المترتبة عليهم*.
 - 2- بالنسبة لتونس (حيث تشكل السياحة فيها 15% من الناتج المحلي الاجمالي) اتبعت الحكومة مجموعة من الاجراءات الضريبية والمالية لمعالجة أثر عمليات الاغلاق ودعم القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والمتوسطة والاعفاء من ضريبة القيمة المضافة[†].
 - 3- وفي السعودية (والتي تشكل السياحة فيها 10% من الناتج المحلي الاجمالي) والتي تأثرت بالوباء خاصة مع توقف نشاط العمرة واكتفاء الحج على المقيمين قامت السلطات بتقديم الدعم لجميع القطاعات الاقتصادية بما فيها السياحة في سياق حزمة تحفيز مالي بقيمة 226 مليار ريال. حيث ركزت على مساندة القطاع الخاص خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[‡].
 - 4- قامت مصر بتبني أيضاً حزمة تحفيز مالي بقيمة 100 مليار جنيه للحد من أثر الوباء ومنح اعفاءات ضريبية لصالح الشركات السياحية، ودعم العمالة الموسمية في قطاع السياحة من خلال تخصيص مبلغ 500 جنيه مصري لمدة 3 أشهر، وتخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للسياحة من 10% - 5%[§].
- ويمكن الاستفادة من هذه التجارب فيما يتعلق بالوضع في سورية من جانب العرض إذا لم يكن من جانب الطلب بسبب الظروف القائمة. وذلك من خلال منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المصالح السياحية وخاصة المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر، وتخفيض الفائدة على القروض العامة والنظر في القروض المتعثرة، وتسهيل وصول هذه المنشآت إلى الائتمان.

الاستنتاجات و التوصيات:

- 1- من خلال استعراض تجارب العديد من الدول، يمكن ملاحظة كيف كان لوباء كوفيد تأثير سلبي على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- استطاع وباء كوفيد تأثير على القطاعات المتكاملة مع قطاع السياحة. وذلك بسبب الروابط الخلفية والأمامية بين السياحة وبين هذه القطاعات
- 3- أثر وباء كوفيد سلباً على مساهمة السياحة في فرص العمل ومعدلات التوظيف. والذي تجلى في فقدان ملايين فرص العمل حول العمل وعدم القدرة على استيعاب فرص عمل جديدة.
- 4- للسياحة دور اقتصادي هام في الدول وخاصة في الدول النامية والاقبل نمواً من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومصادر الدخل وتنويعها وفرص العمل، وحتماً لها دور مماثل في سورية يجب العمل على تعزيزه أكثر وان

* . د . هبة عبد المنعم، وآخرون، موجز سياسات (يوليو 2020): تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة ففي الدول

العربية وسياسات دعم التعافي، صندوق النقد الدولي 2020، ص3

[†] نفس المصدر السابق، نفس المكان

[‡] . نفس المصدر السابق، ص4

[§] . نفس المصدر السابق، ص5

كان من الصعوبة في مكان القيام بذلك حالياً نتيجة ما تمر به البلاد، إضافة الى الواقع الجديد الذي فرضه وباء كوفيد والذي سيستمر للأسف لفترة للزمن ليست مقدرة بعد.

التوصيات:

1- استعادة نشاط السياحة يتطلب كسب ثقة السائح سواء المحلي أو الدولي، لذلك يجب العمل المستمر على تأهيل الكوادر العاملة في قطاع السياحة والقطاعات المختلفة للتعامل مع كل ما هو جديد في مجال التصدي للفيروس واتخاذ إجراءات الحماية الضرورية لحماية المجتمع وكسب ثقة السائح. كما لا بد من المضي بشكل أكبر بعملية حصول الأفراد على اللقاحات.

2- الاستفادة من تجارب الدول في مجال تعافي القطاع السياحي فيما يتعلق بجانب الطلب (تشجيع الطلب السياحي من خلال عروض مشابهة للعروض الدولية ويمكن ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص) وجانب العرض (دعم الفعاليات المتضررة سواء من الناحية الضريبية أو النفقات التشغيلية وتشجيع نفاذ القطاع الخاص السياحي للتمويل الميسر خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة).

3- أمام تحديات وباء كوفيد وتأثيره على السياحة الدولية، لا بد من السعي لتشجيع السياحة الداخلية كما هو الحال في العديد من الدول ومنها الدول العربية من خلال خطط تسويقية تشجع المواطنين على قضاء العطلات السياحية من خلال تخفيضات سعرية وحزم جاذبة من الأنشطة والبرامج السياحية.

4- فرض وباء كوفيد واقعاً جديداً على حركة السفر والطيران سيستمر لفترة غير مقدرة بعد، لذلك لا بد من التزام قدر الإمكان بها من أجل كسب ثقة السائح الدولي. وإن كان هذا الامر مختلف حالياً بالنسبة لسورية نظراً لظروف الحرب على سورية والصورة السلبية للبلد بالنسبة للسائح الأجنبي.

5- يمكن الاستفادة من تجارب الدول في خطط التعافي فيما يتعلق بالوضع في سورية في إطار العرض إذا لم يكن من جانب الطلب بسبب الظروف القائمة. ويمكن من خلال منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية لأصحاب المصالح السياحية وخاصة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وتخفيض الفائدة على القروض العامة الموجهة للمصالح السياحية وإعادة النظر في القروض المتعثرة.

References:

1. *Covid-19 And Tourism: Assessing The Economic Consequences*, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, 2020,
2. *International tourism expected to decline over 70% in 2020, back to levels of 30 years ago*, UNWTO World Tourism Barometer, Volume 18 • Issue 7 • December 2020, P1
3. World Travel & Tourism Council, June 2021, p5 *Global Economic Impact & Trends 2021*,
4. Adam Behsudi, *Tourism-dependent economies are among those harmed the most by the pandemic*, FINANCE & DEVELOPMENT | December 2020,
5. SHEPHERD, R, *tourism principles and practices*, longman publications, New York, 1998,
6. *SYRIA 2021 Annual Research: Key Highlights*, world travel & tourism council, 2020, p1
7. *Global Economic Impact & Trends 2021*, world travel & tourism council, JUNE 2021
8. *Rebuilding tourism for the future: COVID-19 policy responses and recovery*, December 2020, OECD
9. UNWTO Briefing Note – Tourism and COVID-19, Issue 3. Understanding Domestic Tourism and Seizing its Opportunities, September 2020

10. Shuraiki,T, *The Impact of Crises on Tourism Sector Evidence from Syria and Neighboring Countries*,. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2012
11. Abbas, J, et al, *Exploring the impact of COVID-19 on tourism: transformational potential and implications for a sustainable recovery of the travel and leisure industry*, Current Research in Behavioral Sciences 2 (2021) 10003.
12. *THE TOURISM SECTOR IN THE CONTEXT OF COVID-19 OUTBREAK IN THE GAMBIA*, World Travel & Tourism Council, Brief #2: 03 April 2020
13. Mulder, N, *The impact of the COVID-19 pandemic on the tourism sector in Latin America and the Caribbean, and options for a sustainable and resilient recovery*, United Nations, 2020
14. Md. Tariqul Islam, *Impact of Covid-19 on Tourism Industry In Bangladesh: Narrative Review of The Period March 2020 to March 2021*, The Indonesian Journal of Social Studies, Volume 4 (1) (2021): 53-66
15. Bouarar et al, *The impact of coronavirus on tourism sector - an analytical study*, Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 107784, posted 18 May 2021
16. *100 Million Jobs Recovery Plan Final Proposal*, World Travel & Tourism Council,2020
17. Mostafa Sobhi Mahmoud Abul-Nile, *The Impact of the Novel Coronavirus (Covid-19) on Air Transport: A Case Study of EgyptAir Company*, Journal of the Union of Arab Universities for Tourism and Hospitality, Volume (20) Issue (2) 2021, pp. 287-323
18. Dr. Heba Abdel Moneim, and others, *Policy Brief (July 2020): Implications of the emerging coronavirus crisis on the tourism sector in Arab countries and policies to support recovery*, International Monetary Fund 2020.
19. <https://www.worldometers.info/coronavirus.1/11/2021/>